موقف الجزائر من الأزمة بين قطر والدول الأربعة: السعودية، الامارات، البحرين ومصر.

سليم العايب

أستاذ مساعد (أ) بقسم العلوم السياسية

جامعة البليدة 2 – لونيسي علي.

ملخص:

تتناول هذه الدراسة تقدير موقف الجزائر من الازمة بين قطر والدول الأربعة: السعودية، مصر، الامارات والبحرين. ففي الشطر الأول من الدراسة، تم بحث طبيعة هذه الازمة من جهة ومن جهة أخرى طبيعة العلاقات بين الجزائر وأطراف النزاع، في إطار العلاقات الثنائية وفي إطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

وفي الشطر الثاني تم البحث في مبدأ الحياد السلبي والايجابي، من حيث التعريف به والتطرق لكيفية ظهوره وتطوره في التجربة الجزائرية، تم التطرق الى المبررات التي تفسر سلوك الجزائر، وكيفية تعريف المصلحة الوطنية من طرف صانع القرار الجزائري من خلال الموقف الذي اتخذه تجاه الازمة.

الكلمات الدالة:

الحياد الإيجابي، الجزائر، الأزمة الخليجية، أزمة العلاقات، قطر، مصر، الامارات، البحرين.

Résumé:

Cette étude a pour but d’examiner la position de l'Algérie vis à vis la crise qui touche les relations du Qatar avec l'Arabie saoudite, l’Égypte, les Émirats arabes unis et le Bahreïn. La première partie s’intéresse à deux axes : la nature de cette crise et l’aspect des relations de l'Algérie dans le

cadre de diplomatie bilatérale et multilatérale avec les différentes parties du conflit.

La seconde partie de la recherche met l'accent sur le principe de la neutralité positive et négative, tant du point de vue de sa définition et son évolution à travers l'expérience algérienne que des raisons qui expliquent l'attitude de l'Algérie ; sans oublier la définition de l'intérêt national de la part du décideur algérien à travers sa position à l'égard de ce conflit.

Mots Clefs:

Neutralité positive, Algérie, crise du Golfe, relations de crise, Qatar, Égypte, Émirats arabes unis, Bahreïn

Summary:

The aim of this study is to examine Algeria's position regarding the crisis affecting Qatar's relations with Saudi Arabia,the Egypt, the United Arab Emirates and Bahrain. The first part of the study focuses on two axes, the nature of this crisis and the aspect of Algeria's relations in the framework of multilateral diplomacy with the different parts of the conflict.

In the second part, this research is accentuated on the principle of positive and negative neutrality; see the origin of this term, its definition and its evolution, as well as to illustrate the reasons for its adoption by Algerian diplomacy.

Key Words:

Positive neutrality, Algeria, Gulf crisis, Crisis relations, Qatar, Egypt, UAE, Bahrain

مقدمة

عرفت الدبلوماسية الجزائرية بمبدأ الحياد الايجابي حيال النزاعات الدولية والاقليمية، وهذا المبدأ هو وليد حقبة الحرب الباردة، وقد ظهر في ظل مخاض تأسيس منظمة عدم الانحياز، وهو ليس حيادا سلبيا لا يكترث بالنزاعات ولا يناصر صاحب الحق، بل أن الحياد الإيجابي حياد من جهة عدم التدخل في النزاع، ومن جهة أخرى إعطاء الحق لصاحب الحق، والتنديد باعتداء المعتدي على الحق، ومن تم اتسمت الدبلوماسية الجزائرية بالتوازن، مما جعلها طرفا مقبولا للقيام بدور الوساطة في العديد من النزاعات، واستطاعت أن تحقق نجاحات في حل كثيرا منها، وهو ما يترجم مواقف الجزائر المتمثلة في التمسك بالحياد الايجابي عبر مسار تاريخي طويل اتجاه النزاعات الدولية والإقليمية، مهما كان بعدها عن الإقليم الجزائري من حيث المسافة، فانتهاك سيادة الدول ومبادئ الأمم المتحدة، وحق تقرير المصير، والسيطرة على موارد الدول المتخلفة، كل ذلك كان يجعل الجزائر، في موقف عدم التدخل المباشر في النزاعات، لكن كانت تقف في صف الدول التي تناضل من أجل استرجاع حقوقها وصيانة سيادتها، كما تقف من جهة أخرى ضد الدول المعتدية في المحافل الإقليمية والدولية، وتدعو دائما اطرف النزاع الى الالتزام بمبادئ الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

كان تكريس الحياد الإيجابي في السلوك السياسي الخارجي للجزائر ضارب جذوره في تاريخ النشاط الدبلوماسي، منذ الرواد الأوائل للمقاومة ضد الغزات بعد خروج الأتراك من الجزائر، ثم زعماء الحركة الوطنية وحزب جبهة التحرير الوطني، وبعد استقلال الجزائر تكرس بشكل ملفت، خصوصا في ظل تبنيها لفلسفة حركة عدم الانحياز حيث كرستها ودافعت عنها في العالم.

تواجه الدبلوماسية الجزائرية ازمة تكاد تعصف بعلاقات الدول الأربعة مع قطر، ومند البداية كان الموقف الجزائري يمسك العصى من الوسط، حيث صدر عن وزارة الخارجية تصريح يؤكد أن انها تقف على الحياد من تصاعد حدة الخلاف بين قطر والدول الأربعة المحاصرة لها، **فهل يعتبر موقف الجزائر حيال أزمة قطر مع الدول الأربعة تكريسا لمبدأ الحياد الإيجابي؟**

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

ما طبية الازمة بين قطر والدول الأربعة (السعودية، مصر، الإمارات، البحرين)

- ما طبيعة العلاقة بين الجزائر وأطراف النزاع – قطر – في مقابل الإمارات، البحرين، السعودية ومصر؟
- ما هو مبدأ الحياد الإيجابي؟
- هل يفسر مبدأ الحياد الإيجابي موقف الجزائر حيال هذه الأزمة؟

وتسليط الضوء على هذه التساؤلات سوف نتناول في هذه الورقة البحثية العناصر التالية:

المحور الأول: خلفيات الازمة وطبيعة العلاقات الجزائرية مع أطرافها.

المحور الثاني: مبدأ الحياد الإيجابي وتفسيره للموقف الجزائر حيال الأزمة.

المحور الأول: خلفيات الازمة وطبيعة العلاقات الجزائرية مع أطرافها.

1_ خلفيات الازمة وتطوراتها.

أ_ الخلفية التاريخية للازمة بين قطر والدول الأربعة

بعد استقلال الدول الخليجية عن نظام الحماية البريطاني، وجدت نفسها مكبلة بعديد من الخلافات الحدودية، نتيجة تنافس قبلي كان شكل نوات نشأتها، ومن ثم سعت هذه الدول إلى إيجاد نهج تضامني فيما بينها لتحقيق أمن إقليمي مشترك، ومتناسق مع مقتضيات التكامل العربي، واستطاعت بفضل هذا الاطار الحديث حل العديد من النزاعات الحدودية فيما بينهم، لكن البعض منها شكل ترسبا سلبيا على العلاقات الثنائية بين بعض الدول، فقد دخلت قطر والبحرين في نزاع مسلح سنة 1986 حول شريط حدودي متكون من أرخبيل من الجزر، حيث ترك تصورات وانطباعات سيئة لدى طرفي النزاع، الى ان تم تسويته عن طريق التحكيم الدولي سنة 2001[1]، من جهة أخرى كان يدور خلاف حدودي بين قطر والامارات هول منطقة خور العديد، تعود مجرياته الى تنافس قبلي قديم شكل كيان نشأة الدولتين، لكنه لم يدم طويلا بعد استقلال الدولتين، حيث تم حله وديا سنة 1974[2]،

يضاف إلى ذلك "النزاع الحدودي السعودي الكويتي حول المنطقة المحايدة والحدود البحرية منذ عشرينيات القرن الماضي (وبرز خلال الأعوام 2009-2015)، [...] والنزاع الحدودي بين السعودية وعمان والامارات العربية حول "ولاية البريمي" منذ أربعينيات القرن الماضي أيضا (وبرز خلال عامي 1997 و 2008)، والنزاع الحدودي بين الإمارات والسعودية بشأن منطقة " خور العديد" المتنازع عليها، والفاصلة بين الامارات وقطر منذ بداية سبعينيات القرن الماضي (وبروز خلال الأعوام 1995-2010)"[3].

[1]_ عبد الله عبد الأمير، **الصراع السعودي – القطري: الأسباب والنتائج المحتملة**، العراق: مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2017، ص 19،

[2]_ نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3]_ قاصد محمود وآخرون، **الأزمة الخليجية 2017 البعد الاخر**، الأردن: مركز دراسات الشرق الأوسط، 2017، ص 10.

مع بروز النزاع الحدودي السعودي القطري على خلفية ترسيم الحدود بين البلدين سنة 1992[1]، تشكل شعور لدى صناع القرار في قطر بأن المستهدف – خليجيا – هو تهميش الدور القطري، وأن مجلس التعاون الخليجي لم يتحمل مسؤولياته كاملة خلال أزمة الحدود بينها وبين السعودية، "فبادرت قطر بسحب قواتها العاملة في إطار (درع الجزيرة)، وبدأت في تبني بعض المواقف المستقلة، والهدف منها الاستقواء بأطراف خارجية لتوازن الثقل السعودي، فأبرمت خمس اتفاقيات للتعاون مع إيران، إضافة لتوقيع اتفاق مع الولايات المتحدة الامريكية عام 2002 يسمح بإقامة أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في المنطقة (قاعدة العديد) وجاء ذلك في وقت لم ترحب فيه السعودية بمثل هذا التواجد على أراضيها، وسبق ذلك تطور أخر وهو إقامة "قناة الجزيرة الفضائية" عام 1996 التي بدأت في بث برامج تنتقد فيه حكام دول المنطقة، الأمر الذي أثار استياءهم، وارتبطت هذه المواقف وغيرها برغبة قطر في لعب دور إقليمي مستقل متنام"[2]،

وقد جاء إطلاق قناة الجزيرة بعد عام من وصول حمد بن خليفة أل ثاني إلى السلطة في قطر وما تلاه من بروز تأزم "جديد في العلاقات مع الإمارات، فقد أخذت إمارة أبوظبي موقفا غير مؤيد لانقلاب الشيخ حمد على أبيه، من خلال استقبالها له بنحو مؤقت إلى أن تتم إعادته إلى منصبه، وقد اتهمت قطر الإمارات والبحرين والمملكة العربية السعودية بالتخطيط لانقلاب ضد القيادة الجديدة"[3]، وهو ما يفسر الخط الذي انتهجته قناة الجزيرة في انتقاد الأنظمة الخليجية والعربية، وهو ما زاد من حدة التوتر في العلاقات القطرية الخليجية، ففي "عام 2002 سحبت العربية السعودية سفيرها من الدوحة على خلفية تقرير بثته قناة الجزيرة حول مؤسسها الملك عبد العزيز آل سعود، ولم يتم إعادة العلاقات بين البلدين إلا في عام 2008، وقد أقدمت مرة أخرى الرياض على سحب سفيرها من الدوحة تضامنا مع أبوظبي والمنامة عام 2014"[4].

[1]_ نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2]_ مصطفى عبد العزيز مرسي، "أزمة العلاقات مع قطر: أسبابها وتداعياتها على مجلس التعاون الخليجي"، **مجلة شؤون عربية**، ص 35، على الرابط التالي. http://arabaffairsonline.org/admin/uploads/4-171.pdf

[3]_ عبد الله عبد الأمير، مرجع سابق، ص 19-20.

[4]_ نفس المرجع، ص 24.

ضف إلى كل ذلك تحالف قطر مع جماعة الاخوان المسلمين، إلا أن تحالف هذه الأخيرة مع المملكة العربية السعودية كان قبلها، حيث يرجع ذلك الى الصرع بينها وبين جمال عبد الناصر حول المد القومي الذي كان يقوده، فقد حاول الملك فيصل بن عبد العزيز أنداك "في سعيه لتحجيم الدور المصري في المنطقة بأن يستقطب أعضاء الجماعة في المملكة العربية السعودية، وقد تم تعيين عدد كبير منهم في مراكز متقدمة في الدولة السعودية وفي المعاهد وجامعات التعليم الديني فيها"، إلا أن تباعد نشأ بين الجماعة والمملكة، خصوصا في تسعينيات القرن الماضي، "على خلفية موقف الإخوان المؤيد لنظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين ومعارضتهم دخول القوات الأمريكية إلى المملكة العربية السعودية لحمايتها أثناء حرب الخليج الأولى من غزو عراقي محتمل، وعلى خلفية التقارب القطري–الإخواني الذي كان يأخذ وضعا استراتيجيا وسياسيا متناميا مع قطر تحت قيادة الشيخ حمد بعد عام 1995"[1]، حيث جعل هذا الأخير من الجماعة أداة تأثير سياسي وورقة نفوذ، في العالم العربي والإسلامي، وجعلها أداة وازنة للنفوذ في الخليج العرب والعالم العربي، خصوصا مع انطلاق حمى الانتفاضات العربية، ومنها تصريحات الشيخ القرضاوي الشديدة ضد الإمارات والمملكة العربية السعودية، وأدت إلى رد قوي منهما، حيث تم قطع العلاقات مع قطر[2].

ب_ تطور الازمة بين قطر والدول الأربعة

هناك "حدثين هامين دفعا القيادة القطرية إلى تغيير سياستها المتبعة بالانطواء على الذات، وخاصة ولي العهد آنذاك الشيخ حمد بن خليفة، **أولهما:** الاجتياح العراقي للكويت عام 1990، وفشل المنظومة الخليجية بقيادة السعودية في حماية الكويت وصد الاجتياح، مما دفعها لطلب الحماية الغربية، وهذا أظهر بشكل لا لبس فيه بأن السعودية لا يمكنها حماية نفسها. إذن ماهي فرص قدرتها على حماية قطر وغيرها من دول الخليج؟ **وثانيهما:** يتمثل باهتزاز العلاقة بين السعودية وقطر بسبب تحرشات حدودية في عامي 1992 و 1994، على إثرها اجتاحت القوات السعودية مخفر الخفوس القطري الحدودي، وكانت قطر أيضا تسعى في أوائل التسعينيات من القرن الماضي إلى تصدير إمدادات غازها عن طريق أنبوب إلى البحرين والكويت، وإلى الامارات العربية المتحدة

[1]_ نفس المرجع، ص 30–31.

[2]_ نفس المرجع، ص 34.

وعمان، لكن السعودية كانت تشكل عائقا عميقا؛ فكانت هذه ضربة لصناعة الغاز القطرية حديثة العهد، أجبرت قطر على التطلع إلى ما هو أبعد، والخوض في الغاز الطبيعي المسيل (LNG) أدت إلى علاقات أكثر انقساما، وفي الوقت الذي لم تعترض فيه الولايات المتحدة على انقلاب الشيخ حمد على والده، لقي معارضة قوية من السعودية ومصر، وبعد عام واحد، كشف عن انقلاب عسكري فاشل ضد القيادة الجديدة، واتهمت القاهرة والرياض بتنسيقه، ودفع الأمر الأمير الجديد إلى تبني سياسات حذرة وعدوانية ضد السعوديين والمصريين، فبدا جليا للشيخ حمد ضرورة العمل للتخلص من التبعية للسياسة السعودية، وتأسيس سياسة خارجية مستقلة عن الركب الخليجي، وتوسيع علاقاتها الدولية بشكل عام"[1].

وجات فرصة قطر لتوسيع نفوذها الإقليمي مع أحداث الربيع العربي، "من ذلك مثلا أنها أدت دورا أساسيا في الإطاحة بنظام العقيد القذافي، وفي سورية تبنت مواقف بعض فصائل المعارضة ضد نظام بشار الأسد، ومارست ضغوطا من أجل إدانته، وتجميد عضوية سورية في جامعة الدول العربية، كما أصبحت قطر داعما أساسيا للتيار الإسلامي ووصوله إلى السلطة في بعض الدول العربية، وفي مقدمتها مصر، وأسهمت هذه السياسات والمواقف في خلق أعداء وأصدقاء لقطر على حد سواء"[2]، خصوصا بعد تزايد الدعم الإعلامي الذي تقدمه قناة الجزيرة القطرية لقوى المعارضة للأنظمة الخليجية والعربية، مما أدى إلى توتر العلاقات بين عدد من الدول الخليجية، التي أصبحت تشعر بأن السياسات القطرية خطر على أمنها، وبلغ دروته عام 2013، وعلى أثره قطعت بعض الدول الخليجية علاقاتها الدبلوماسية مع قطر، لمدة ثمانية أشهر، وتم التوصل لاتفاق الرياض عام 2014 بين ملك السعودية الملك عبد الله والشيخ تميم آل ثاني أمير دولة قطر، تضمن هذا الاتفاق ست مبادئ وهي:

_ عدم التدخل في الشؤن الداخلية لأي من دول المجلس بشكل مباشر أو غير مباشر.

[1]_ منذر أحمد زكي شراب، "السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003 – 2012 م"، (مذكرة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الأزهر – غزة)، سنة 2014، ص 41.

[2]_ مصطفى عبد العزيز مرسي، مرجع سابق ص 35.

_ عدم إيواء أو تجنيس أي من مواطني المجلس ممن لهم نشاط يتعارض مع أنظمة دولته إلا في حال موافقتها، وعدم دعم الفئات المعارضة لدولهم.

_ عدم دعم الإعلام المعادي.

_ عدم دعم الإخوان أو أي من المنظمات أو التنظيمات أو الأفراد الذين يهددون أمن واستقرار دول المجلس عن طريق العمل الأمني المباشر أو عن طريق محاولة التأثير السياسي.

_ عدم قيام أي من دول مجلس التعاون بتقديم الدعم لأي فئة كانت في اليمن ممن يشكلون خطرا على الدول المجاورة لليمن.

_ عدم الإخلال بنهج سياسة دول مجلس التعاون تجاه دعم مصر في أمنها واستقرارها والمساهمة في دعمها اقتصاديا وإيقاف جميع النشاطات الإعلامية الموجهة ضدها في جميع وسائل الإعلام بصفة مباشرة أو غير مباشرة[1].

مرت أربع سنوات على هذا الاتفاق تميزت بهدوء نسبي، لكن الازمة تجددت بشكل مفاجئ، حيث أدت إلى قطع الدول الأربعة: السعودية، الامارات، البحرين ومصر، لعلاقاتهم الدبلوماسية مع قطر، إضافة إلى مقاطعتها جوا وبرا، معتبرين أنها أهدرت استحقاقات اتفاقية الرياض، فيما يخص "على سبيل المثال أن دور قطر في الملف اليمني كان دورا مزدوجا لمصلحة الأطراف المعادية لتحالف "عاصفة الحزم"، مما أدى إلى إنهاء مهمة قطر في هذا التحالف... وبالنسبة للبند السادس المتعلق بمصر فلم يتغير السلوك القطري الرامي إلى إنهاك واستنزاف قدرات القاهرة... إلى جانب الاضرار بالنظام المصري بسبب موقفه من تنظيم الاخوان المسلمين الذي أدرجته مصر والسعودية والإمارات والبحرين على قائمة الإرهاب، في الوقت الذي يلقى فيه على الأراضي القطرية حسن الضيافة"، وزادت فجوة الازمة بين قطر والدول الأربعة، على خلفية الادراك المتباين للازمة، حيث أن هذه الأخيرة تبرر هده الإجراءات بأنها تهدف إلى تغيير السلوك القطري فقط ودفعه إلى الالتزام باتفاق الرياض، بينما مدركات الازمة لدى صانع القرار القطري كانت تشير إلى أنه تم معاقبتها

[1]_ نفس المرجع، ص 38.

بسبب اختلاف الخط السياسي لديها مع جيرانها، والتدخل في شؤونها الداخلية، وممارسة الحصار عليها[1].

في خضم الازمة تباينت مواقف العديد من الدول بين الحياد والاصطفاف إلى أحد الأطراف ومحاولة التوسط لحل الازمة، حتى برزت الوساطة الكويتية التي لقيت قبول جميع أطراف الازمة، لكنها تعثرت بسبب تباين المصالح بين أطراف الازمة.

2_ العلاقات الجزائرية القطرية في ظل الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف.

تعتبر العلاقات الجزائرية القطرية علاقات ممتازة ومفيدة الطرفين، حيث أن الجزائر تتقاسم مع قطر العضوية لدى جامعة الدول العربية وكذلك منظمة الدول المصدرة للبترول، والأمم المتحدة، وتربطهما ببعضهما البعض عديد من الاتفاقيات في عدة مجالات ثقافية واقتصادية سياسية استثمارية.

أ_ العلاقات الجزائرية القطرية في ظل الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

تعتبر العلاقات الجزائرية القطرية في إطار منظمة الدول المصدرة للنفط، علاقات ايجابية من حيث التنسيق والتطابق في المواقف، ففي تصريح رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة لجريدة العرب القطرية يوم 13 ابريل 2008 ، قال فيه بأن التنسيق "يبرز بصفة جلية عندما تتولى الجزائر أو قطر رئاسة المنظمة، على سبيل المثال لا الحصر، عندما اقترحت الجزائر في اكثوبر2006 فكرة عقد ندوة وزارية غير عادية للأوبك، لمواجهة احتمالات انهيار الأسعار استجابت قطر وساندت الاقتراح الجزائري، داعية المنظمة إلى عقد اجتماع بالدوحة يوم 19 أكتوبر من نفس السنة [...] وبطبيعة الحال فإن التشاور بين البلدين دائم ومميز على مستوى قائديهما، لاسيما خلال الاجتماعات الدورية لرؤساء دول منظمة أوبك"[2]، كما اعتبر الرئيس أن التنسيق بين الجزائر وقطر في منظمة

[1] _ نفس المرجع، ص 38-39.

[2] – حديث صحفي لجريدة العرب القطرية مع عبد العزيز بوتفليقة، رئيس الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، الجزائر 13 أفريل 2008، موقع الرئاسة، على الرابط التالي.

http://www.el-mouradia.dz/arabe/president/activites/presidentacti.htm

أوبك يهدف إلى استقرار السوق البترولية، لأنها دائما تنعكس إيجابيا على "صادراتها من الغاز طالما أن مستوى سعر الغاز في السوق الدولية مرتبط بسعر البترول" [1]

كما تتقاسم العلاقات الجزائرية القطرية عدد من المنظمات الإقليمية، أهمها الأمم المتحدة، وجامعة الدول العربية، ومنظمة التعاون الإسلامي، وفي إطار المبادئ التي تحكم هذه العلاقات المتعددة الأطراف والقضايا الأساسية لكل منظمة منها، حيث تحترم الجزائر وقطر مبادئ هذه المنظمات، التي تشكل أرضية احتكام محكمة، وقاعدة صلبة للعمل الجماعي المشترك، الذي يندرج فيه السلوك الجزائري والقطري، ولم يسجل أي تحفظ جزائري على السلوك القطري ضمن قواعد السلوك المشتركة في هذه المنظمات والعكس صحيح، ولم يسجل أي تحفظ على سلوك كل منهما حيال خدمة القضايا الأساسية لهذه المنظمات.

إذن يعتبر السلوك الجزائري والقطري في إطار هذه المنظمات الإقليمية والدولية، سلوك مطابق لقواعد السلوك فيها، والتي تحدده المعاهدة المنشئة لهذه المنظمات والمبادئ التي تحكمها، وكذلك قيمها وأهدافها وقضاياها، من خلال تاريخ طويل منذ الاستقلال إلى انضمام هذه الدول إلى هاته المنظمات، جاء هذا المضمون في تصريح رئيس الجمهورية المذكور سابقا لقوله، "فيما يخص القضايا العربية والإسلامية والدولية ذات الاهتمام المشترك، فيمكن القول أن هناك تطابق في وجهات نظر البلدين"[2]، ماعدا تصويت قطر لصالح اعتبار حزب الله منظمة إرهابية في إطار مجلس التعاون الخليجي وفي أطار جامعة الدول العربية، لكن الجزائر تحفظت عن ذلك.

ب- العلاقات الثنائية الجزائرية القطرية.

تعتبر العلاقات الثنائية الجزائرية القطرية ممتازة ومفيدة للطرفين، ففي مطلع الألفية كانت العلاقات الجزائرية القطرية كما وصفها رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة بأنها "ممتازة متميزة على المستوى السياسي، إنها علاقات يطبعها الاحترام والتقدير وتبادل الزيارات على أعلى

[1] – نفس المرجع.

[2] – نفس المرجع.

المستويات، والبلدان يعملان سويا على دفعها قدما، وعلى تعميق التشاور والتنسيق بينهما حول كافة القضايا ذات الاهتمام المشترك"[1].

لكن على المستوى الاقتصادي كانت ضعيفة نوعا ما كما وصفها رئيس الجمهورية بقوله، "أما علاقات التعاون الاقتصادي، فإنها لم ترق بعد إلى مستوى العلاقات السياسية"، بحيث كانت الاستثمارات القطرية في ذلك الوقت بالمقارنة مع الدول الخليجية ومصر تعتبر من الاستثمارات الضعيفة، حيث قال سجلنا في سنة 2006 مشروعا استثماريا بقيمة 186 مليون دولار يساهم فيه مستثمرون من دولة قطر الشقيقة، في مجال الخدمات والأمر يتعلق بمركب متعدد الخدمات، يشمل مركز للأعمال وشقق فندقية ومركزا تجاريا بضاحية باب الزوار بالجزائر العاصمة، كما سجلنا سنة 2007 مشروعا بادر به سمو الشيخ فيصل، بقيمة 48 مليون دولار، يخص إنشاء مركز للأعمال بالحامة بالعاصمة كذلك، وفي نفس السنة سجل مشروع أخر بقيمة 1.5 مليون دولار لتوسيع شبكة ترست للتأمين"[2].

لكن فيما بعد تطورت الاستثمارات القطرية في الجزائر بوتيرة متصاعدة، بدءا من سنة 2014، بعد زيارة الشيخ تميم بن حمد أل ثاني إلى الجزائر ولقائه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، حيث تم الاتفاق "على تجسيد استثمارات قطرية في الجزائر تفوق قيمتها 6.5 مليار دولار، في قطاعات الحديد والصلب والبتروكمياء والمناجم وصناعة السيارات واللوجستيك والطاقة [...] بكل من جيجل وسوق اهراس وتبسة وبومرداس"[3]، وإلى سنة 2017 أعلن عن انتهاء تشييد مصنع الحديد والصلب الجزائري القطري بشراكة سيدار بنسبة 51 % وقطر ستيل بنسبة 49 % وبتكلفة مليار دولار بولاية جيجل في شرق الجزائر[4].

---

[1] _ نفس المرجع.

[2] _نفس المرجع.

[3] – عبد الوهاب بوكروح، "استثمارات قطرية للجزائر بقيمة 6.5 مليار دولار بعد زيارة الأمير"، **الشروق اون لاين**، تم التصفح بتاريخ 05/09/2017 على الربط التالي،

https://www.echoroukonline.com/استثمارات-قطرية-للجزائر-بقيمة-6-5-مليار

[4] – العربي الجديد، مليارا دولار لمصنع قطري جزائري للحديد، 9 مارس 2015، تم التصفح بتاريخ 05/09/2017 على الرابط التالي.

بعد ذلك أصبحت قطر من اكبر المستثمرين العرب والأجانب بالجزائر على الاطلاق، فقد "شهدت السنتين الأخيرتين في خريطة الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر تغيرا كبيرا، فبعد السيطرة الاوروبية على هذا المجال لعقود من الزمن، أتت الاستثمارات العربية عموما والقطرية خصوصا لتتربع على قمة الاستثمارات المباشرة في الجزائر [...] حيث بلغت استثمارات دولة قطر في الجزائر حوالي 5 مليارات دولار في السنوات الأخيرة، فبالعودة إلى السنة الماضية نجد أن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، وضعت دولة قطر في المرتبة الأولى للمستثمرين الأجانب في الجزائر بنسبة قدرها 74.31 بالمائة من الاستثمارات الأجنبية، وبقيمة مالية تقدر بـــ 1.69 مليار أورو، لتحل محل فرنسا التي كانت قد احتلت الصدارة في السنة التي قبلها"[1]، ولهذا اصبحت العلاقات الجزائرية القطرية ممتازة على كل المستويات السياسة والاقتصادية والثقافية وكذلك في مختلف الأطر سواء كانت ثنائية أم متعددة الأطراف، ماعدا التحفظ الجزائري على أداء قناة الجزيرة القطرية حيث لم يسمح لها بالنشاط في الجزائر.

3_ علاقات الجزائر مع الدول الأربع (السعودية، مصر، الإمارات والبحرين) في ظل الدبلوماسية الثنائية والمتعددة الأطراف.

أ_ علاقات الجزائرية مع الدول الأربع في إطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف.

تتقاسم الجزائر مع الدول الأربعة (السعودية، مصر، الإمارات والبحرين) علاقات ممتازة في إطار المنظمات الدولية والإقليمية، ففيما يخص المبادئ الناظمة للسلوك داخل هذه المنظمات وأهدافها وقضاياها الأساسية، ولم يسجل أي تعرض للسلوك الجزائري الخارجي داخل هذه المنظمات بأنه يمس السلوك الناظم لتلك المنظمات، سواء من حيث المعاهدات المنشأة أو من حيث الأهداف أو من حيث القضايا الأساسية، ونفس الشيء بالنسبة للدول الأربعة، ما عدا بعض المواقف من بعض القضايا الثانوية، منها موقف هذه الدول اتجاه حزب الله اللبناني، وحركة حماس الفلسطينية، وحركة

مليارا-دولار-لمصنع-قطري-جزائري-للحديد/https://www.alaraby.co.uk/economy/2015/3/9

[1] -م، بوقرة، " قطر أكبر المستثمرين العرب والأجانب في الجزائر خلال السنتين الأخيرتين"، **يومية الرائد الجزائرية**، تم التصفح بتاريخ 05/09/2017 على الرابط التالي.

elraaed.com/ara/watan/43585-قطر-أكبر-المستثمرين-العرب-والأجانب-في-الجزائر-خلال-السنتين-الأخيرتين.html

الإخوان المسلمين، ماعدا مصر التي تتفق معهم على اعتبار حركة الاخوان المسلمين منظمة إرهابية، لكنها في موضوع حزب الله صوتت لصالح قرار اعتبار حزب الله منظمة إرهابية لكنها تراجعت فيما بعد، وهو نفس الوضع مع حركة حماس الفلسطينية حيث كانت محاولات إصدار حكم قضائي باعتبارها منظمة إرهابية، لكن تم تجميدها فيما بعد وعادت العلاقات المصرية مع حركة حماس إلى وضعها الطبيعي.

أما الجزائر فإنها تعتبر حركة حماس وحزب الله حركات مقاومة، وانه لا يجب الخلط بين المقاومة والإرهاب، وهو ما ناضلت من اجله الجزائر في العديد من المنابر الدولية، أما حركة الإخوان المسلمين، فتعتبرها الجزائر حركة سياسية تؤمن بالقيم الديمقراطية وتتسم بمنهج سلمي، وبالنسبة للتجربة الجزائرية فإن حركة الاخوان المسلمين دعمت الثورة التحريرية إعلاميا وماديا (الأسلحة والأموال) في كل من مصر سوريا الأردن والعراق[1]، كما أن الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإخوانية في الجزائر، لم تتبنى ولم تشارك في العنف خلال العشرية الحمراء بالجزائر، بل وشاركت مشاركة فعالة في الدعوة لمحاربة الإرهاب، وفي مسار عودة الشرعية الوطنية، حيث شاركت في جلسات الحوار الوطني، والمجلس الوطني الانتقالي، وشكلت التحالف الرئاسي في العهدة الرئاسية الأولى والثانية والثالثة، ودعمت مشروع المصالحة الوطنية.

ومن جهة أخرى فإن الأحزاب السياسية ذات المرجعية الإخوانية هي جزء كبير من دول المغرب العربي، سواء من حيث عدد الأحزاب الكبير في الجزائر أكثر من 5 أحزاب، أو من حيث المشاركة في التحالف الرئاسي مثل حركة حمس في الجزائر، أو كحزب العدالة والتنمية في المغرب الذي يسيطر على الحكومة بالأغلبية، وأما من حيث المشاركة في الحكومات مثل حركة النهضة التونسية، وحزب العدالة والبناء الليبي الذي يشارك في حكومة طرابلس، أو كحزب التجمع الوطني للإصلاح والتنمية «تواصل»، الذي يعتبر من أكبر الأحزاب المعارضة في موريتانيا.

[1]- أحمد محمود، "الثورة الجزائرية ودور "حركة الاخوان المسلمين" فيها"، **يومية الرائد الجزائرية**، تم التصفح بتاريخ 02/09/2017 على الرابط التالي.

http://e lraaed.com/ara/sujets_opinions/3490126%-ودور-الجزائرية-الثورة-quot%3B-الاخوان-حركة-فيها.quot%3Bالمسلمين%26-html

كما تعتبر علاقات الجزائر مع الدول الاربعة ايجابية في التنسيق من أجل الحفاظ على أسعار النفط، ماعدا بعض سياسات المملكة العربية السعودية المرتبطة بالولايات المتحدة الأمريكية، فيما يخص التنسيق حول أسعار البترول، لكن في إطار منظمة الدول المصدرة للنفط كان موقفها دائما فيه تفاعل وتنسيق وتفاهم.

ب- العلاقات الثنائية بين الجزائر والدول الأربع.

تعتبر علاقات الجزائرية مع كل من مصر، السعودية، والبحرين والإمارات علاقات ممتازة سواء تعلق الأمر بالمستوى السياسي أو الاقتصادي، وظلت الاستثمارات المصرية في الجزائر وإلى غاية 2008 من أكبر الاستثمارات العربية كما وصفها رئيس الجمهورية بقوله، "نلاحظ أن مصر أصبحت أول مستثمر عربي في الجزائر، وذلك في مجالات مختلفة من مثل الاتصالات والكوابل والحديد والصلب والاسمنت والأسمدة والمناجم والعمران، وغير ذلك"[1]، لكن تراجعت مصر فيما بعد كأول مستثمر عربي لصالح قطر التي تطورت استثماراتها بشكل سريع.

كما أن العلاقات السياسية بين الجزائر ومصر علاقات قوية وقديمة، وتعود إلى ما قبل الاستقلال عندما كانت الجزائر تمثلها حركة تحريرية، وبقيت العلاقات الجزائرية المصرية قوية بعد الاستقلال، وقد ترجم ذلك في المشاركة القوية للجزائر في حرب 1973، وإلى اليوم بقيت علاقات قوية جدا.

أما الدول الخليجية الثلاث فتعتبر الاستثمارات الإماراتية أكثر تقدما من السعودية والبحرينية، فبالنسبة للإمارات فاستثماراتها تتوزع بين الأشغال العمومية والخدمات وصناعة المركبات، لكنها كانت بداية فاشلة خصوصا توقف عدد من المشاريع العقارية منها المشروع العملاق "دنيا بارك" الذي توقفت أشغاله ووجهت العديد من الانتقادات لشركة الإمارات الدولية للاستثمار التي فازت بالصفقة، هاجس الفشل ظل يطارد الاستثمارات الإماراتية في الجزائر.

[1] – حديث صحفي لجريدة العرب القطرية مع عبد العزيز بوتفليقة، مرجع سابق.

لكنها تطورت في ما بعد تدريجيا، "منها انجاز مشروع "منتدى الجزائر" الذي انطلقت أشغاله بنهاية 2011 ، ويتضمن مجموعة من الفلل السياحية الراقية ومركز للأعمال وفندق 5 نجوم من 420 غرفة و80 شقة فندقية ومارينا في منطقة سيدي فرج السياحية، على بعد حوالي 20 كلم من قلب العاصمة الجزائر، وغير بعيد عن سيدي فرج يتم أيضا إقامة مشروع سياحي آخر بمنطقة موريتي السياحية، ويتضمن قرية سياحية وفندق 5 نجوم من400 غرفة وشقة فندقية ومركز أعمال، ومشروعا بمنطقة العقيد عباس ويتضمن قرية سياحية راقية وشقق فندقية"[1]، كما حصلت شركة موانئ دبي العالمية على عقد امتياز لمدة 30 سنة قابلة للتجديد، بخصوص تسيير الجزء الخاص بالحاويات في ميناء العاصمة وميناء جن جن بجيجل، ومن المشاريع الهامة كذلك للإمارات في الجزائر صناعة العربات والشاحنات المدنية والعسكرية في الجزائر من علامة "مرسيدس"، عن طريق شراكة بين وزارة الدفاع الوطني ومجوعة أبار الإماراتية، لإنتاج شاحنات وسيارات رباعية الدفع خاصة بكل الأرضيات، في كل من الجزائر العاصمة وقسنطينة وتيارت تم تدشينها نهاية سنة 2014[2]، ومن الناحية السياسية تربط بين الدولتين علاقات مفيدة ولم ترد أي خلافات بين الطرفين تذكر.

فيما يخص السعودية والبحرين فليس لهم استثمارات كبيرة في الجزائر، لكن تتمتع كل منهما بعلاقات طبيعية معها، ولم يرد خلال تاريخ طويل اختلافات بينهما على المستوى الثنائي، كما يشار إلى أن علاقة الجزائر مع السعودية تعود إلى ما قبل الاستقلال من خلال مكتب جبهة التحرير الوطني بجدة، والدعم الذي كانت تقدمه المملكة للثورة التحريرية.

[1] – عبد الوهاب بوكروح، "الاستثمارات الإماراتية بالجزائر.. العودة أم الاستئناف؟"، **الشروق اون لاين**، تم التصفح بتاريخ 2017/09/05.

https://www.echoroukonline.com/الاستثمارات-الإماراتية-بالجزائر-الع/

[2]- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، **الجزائر الإمارات: فرص الاستثمار محور منتدى الاعمال بأبوظبي**، تم التصفح بتاريخ 2017/09/05، http://www.andi.dz/index.php/ar/presse/1299-algerie-emirats-les-opportunites-d-investissements-au-menu-du-forum-d-affaires-d-abu-dhabi

المحور الثاني: الحياد الإيجابي ودوره في تفسير موقف الجزائر اتجاه الأزمة.

1_ مفهوم الحياد الإيجابي وتطوره التاريخي.

أ_ مفهوم الحياد.

لغة: الحياد في اللغة مشتق من كلمة حاد "أي حاد عن الشيء: يحيد حيدا وحيدانا ومحيدا وحيدودة: مال عنه وعدل، وإذا أردنا أن نضع معنى الحياد في موضعه الصحيح فمعناه في اللغة العربية من حاد أي مال عنه وعدل ويأتي بمعنى: عدم الميل إلى أي طرف من أطراف الخصومة، والمحايد: الشخص الذي يتخذ موقف محايدا في مناظرة"[1].

من خلال شرح كلمة حاد يتضح أن الحياد هو عدم الميل إلى أي طرف من أطراف النزاع: أي اتخاذ موقف محايد معناه معزول عن أي تأثير من أي طرف من أطراف النزاع.

اصطلاحا: فيعرف الحياد في الموسوعة السياسية: "إمكانية من إمكانيات الخيار، التي يحق للدول اللجوء إليها في حال قيام نزاع مسلح لا يعنيها أو لا يتعلق بها بصورة مباشرة"، ومن "خلاله: تهدف الدولة المحايدة إلى تجنيب شعبها وأرضها مختلف الاحتمالات الناجمة عن الصراعات المسلحة"[2].

إذن يستنبط من تعريف الحياد أنه موقف ثالث تلجأ إليه الدولة، لا يطابق أي من مواقف الدولتين المتحاربتين من اجل تجنب الدولة المحايدة لأثار النزاع عليها.

طبعا الحياد كظاهرة تاريخية قديمة في التاريخ الإنساني، وليس وليدة "القرن التاسع عشر أو القرن العشرين[...]، ويرجع بعض الفقهاء المسلمين وخاصة الإمام الشافعي واتباعه ظاهرة الحياد

[1] – فلاح مبارك بردان، "الحياد الإيجابي كأحد ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية"، **مجلة القانون والمجتمع**، العدد 02، المجلد 04، 2016/12/01، ص24.

[2]– نفس المرجع، ص 25.

إلى أيام الفتوحات الإسلامية الأولى، حيث كان العالم في رأيهم مقسما إلى "دار إسلام" و"دار حرب" و"دار عهد أو صلح"، وحسب رأي الشافعي فإن هذه الدار الأخيرة كانت دار حياد"[1].

كما تعتبر ظاهرة الحياد في السياسة الخارجية السويسرية حالة تاريخية واضحة في العصر الحديث، واعترفت به الدول الكبرى في ذلك الوقت، من خلال مؤتمر فينا، ففي "العشرين من شهر نوفمبر عام 1815، تم التوقيع من طرف كل من النمسا –فرنسا– بريطانيا– روسيا وبروسيا (الخمسة الكبار) على وثيقة تعترف بالحياد المستمر وتضمنه لسويسرا، وتضمن عدم الاعتداء على أراضيها[...] وأكثر من هذا فقد قاموا بإعلان حياد وحرمة وحصانة سويسرا، كما أعلنوا استقلالها عن أي نفوذ أجنبي"[2]، كما كان كذلك للولايات المتحدة الأمريكية منذ الإعلان عن مبدأ مونرو عام 1823، وحتى تاريخ خروجها من عزلتها عام 1917 دور كبير في تحديد وتطوير مفهوم الحياد.

ب_ تطور الحياد التقليدي(السلبي) في ظل عصبة الأمم والأمم المتحدة

مع إعلان قيام عصبة الأمم اشترطت سويسرا البقاء على حيادها مقابل الانضمام إليها، "ولتحقيق هذه الرغبة اعترفت المادة 435 من معاهدة فرساي باستمرار الحياد السويسري، وعليه تمكنت سويسرا من الدخول في عصبة الأمم بعد استفتاء شعبي [...] للتوفيق بين حياد سويسرا والواجبات التي نص عليها عهد العصبة، واعترف مجلس العصبة في إعلان لندن في 13 فبراير 1920، بأن المصلحة العامة تقتضي الإبقاء على الحياد، وأقر حق سويسرا في الامتناع عن المساهمة في الإجراءات العسكرية التي تتطلبها عصبة الأمم"[3].

بعد قيام الأمم المتحدة على قاعدة الأمن الجماعي، وتفويض سلطة فرض العقوبات الاقتصادية والعسكرية الجماعية ضد الدول المعتدية، أصبح التوفيق بين نظام الأمم المتحدة ومبدأ الحياد السويسري التقليدي –اصطلح عليه كذلك بالحياد السلبي– أمر صعب، ومن ثم "رفضت الحكومة

[1] مختار مزراق، "دور حركة عدم الانحياز في العلاقات الدولية (بلغراد 1961 – بلغراد 1989)"، (أطروحة دكتوراه، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر – بن يوسف بن خدة –)، 2009، ص76.

[2] – نفس المرجع، ص77.

[3] – نفس المرجع، ص 81

السويسرية الانضمام لمنظمة الأمم المتحدة رغم موافقتها على المشاركة في بعض المؤسسات التابعة للمنظمة وخاصة المؤسسات ذات الطابع الاجتماعي والإنساني"[1].

ج_ تطور الحيادي الإيجابي بعد اندلاع الحرب الباردة.

بعد فشل عصبة الأمم في الحد من الحرب، جاء ميثاق الأمم المتحدة ولم يأخذ بمبدأ الحياد التقليدي بحيث انه أعطى لمجلس الامن حق تطبيق العقوبات على الدول التي تهدد السلم والأمن الدوليين، مما أدى إلى ظهور نوع جديد من الحياد سمي بالحياد الإيجابي، وهو "من الناحية السياسية هو صورة من صور الحياد التي ترتبت على ظهور الحرب الباردة والصراع الكتلوي في العلاقات الدولية، عقب الحرب العالمية الثانية وتأخذ الدولة فيه بسياسة محايدة تبعدها عن الحرب الباردة وتكتلاتها، لتقوم بدور إيجابي يؤدي إلى تحفيف حدة التوتر الدولي وفض المنازعات بالطرق السليمة"[2]، كما عرفه الأستاذ مصطفى حلمي بأنه "صورة من صور الحياد الدائم ولكنه حياد إداري موصوف، فالحياد الإيجابي معناه أن الدول التي تأخذ به تلتزم ببدل الجهد للتوفيق بين الأطراف المتنازعة وتنتصر لصاحب الحق، ويعتبر هذا رجوعا إلى نظرية الحرب العادلة والحرب غير العادلة مع تطوره لكي يتلاءم الأوضاع الموجودة"[3].

بعد اندلاع الحرب الباردة والظروف التي أفرزتها، بدأت أصوات العديد من زعماء العالم الثالث للحد من أثار الحرب الباردة وإبعادها على الدول المستقلة حديثا وعلى حركات التحرر، ففي ظل هذه الأجواء جاء مؤتمر باندونغ، كأحد أكبر المؤتمرات التي تبلورت فيه فكرة سياسة الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، وقد عبر عن ذلك خلال انعقاد المؤتمر هؤلاء الزعماء من القارتين الآسيوية والإفريقية "وعلى الخصوص أقطاب الحركة مثل "جواهر لال نهرو"، "جمال عبد الناصر"، "أحمد سكوكارنو" و"شوان لاي"، إذ دافع كل واحد من هؤلاء عن سياسة الحياد الإيجابي، من خلال ردهم على استحفاف الكتلتين الغربية والشرقية من هذه السياسة"[4]، ومما قاله جمال عبد الناصر في هذا

[1] – نفس المرجع، ص82.

[2] – نفس المرجع، ص 83.

[3] – نفس المرجع، ص84.

[4] – نفس المرجع، ص 67.

السياق، إن مصر تتبنى "سياسة عدم لانحياز.. سياسة الحياد الإيجابي.. لكن توسع معسكر السلام.. لان العالم إذا انقسم إلى معسكرين.. وأصبحت دول العالم مقسمة.. جزء منها مع هذا المعسكر وجزء مع المعسكر الآخر.. لابد أن تقوم حرب... ولابد أن تقاسي البشرية الأهوال.. اليوم ونحن ننادي بالحياد الإيجابي وبعدم الانحياز إنما نعمل على كسر حدة التوتر.. وإنما نعمل على إبعاد شبح الحرب وإنما نعمل على تثبيت السلام.."[1].

وبما أن مؤتمر باندونغ قد جمع دولا من مختلف الاتجاهات الاشتراكية أو موالية للكتلة الشرقية، ودول رأسمالية أو موالية للغرب، ولهذا فإن مؤتمر بلغراد تخلى عن مصطلح الحياد الإيجابي، بحيث أن "دول الحياد الإيجابي في مؤتمر بلغراد لفظ "عدم الانحياز" وفضلته على مصطلح الحياد الإيجابي الذي يفترض وجود أو قيام نزاع مسلح بالإضافة إلى تعبيره عن الرغبة في البقاء بعيدا عن منازعات الآخرين أيا كانوا وأيا كانت طبيعة الموضوعات محل النزاع، أما إذا كان النزاع (أيا كانت طبيعته) قد وقع بين إحدى الكتلتين وبين إحدى الدول الحديثة الاستقلال، فإن الدول غير المنحازة لا تقف موقفا محايدا بل تناصر الدول المستقلة حديثا"[2]

وتعبير "عدم الانحياز يعكس فكرة تقليدية قديمة مؤداها رغبة شعوب معينة في حصر آثار الحرب في مناطق معينة والإبتعاد عن الاشتراك فيها، أما تعبير الحياد الإيجابي فيتضمن هذا المعنى ويزيد عليه جانب إيجابيا هو الوقوف دائما وأبدا بجانب الدول الحديثة العهد بالتحرر في حربها الاستقلالية للتخلص من السيطرة الأجنبية"[3].

2_ المبررات المفسرة لموقف الجزائر اتجاه الأزمة.

أ_ البعد التاريخي لمبدأ الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية.

ترجع جذور مبدأ الحياد في السياسة الخارجية الجزائرية إلى الممارسات الدبلوماسية لأحد زعماء المقاومة الشعبية الجزائرية للغزو الفرنسي وأحد مؤسسي الدولة الجزائرية الحديثة الأمير عبد

[1] – نفس المرجع، ص 35.

[2] – نفس المرجع، ص 85.

[3] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

القادر، ومند المواجهات الأولى مع الفرنسيين من أجل صدهم دون احتلال الجزائر، لكن النتيجة كانت توسع النفوذ الفرنسي في الساحل الأوسط للجزائر بالتوازي مع توسع نفوذ الأمير عبد القادر في الغرب وتوسع نفوذ زعيم المقاومة الحاج احمد باي في شرق الجزائر.

هذا التوازن النسبي بين نفوذ الأمير عبد القادر والفرنسين أدى إلى توقيع معاهدة سلام لفترة من الزمن، جعلت الأمير عبد القادر يطمح إلى توسيع علاقاته مع الدول الكبرى والدول المجاورة آنذاك، من أجل التأسيس إلى منطق علاقات دبلوماسية يكون أساسها التوازن والحياد، ومن تم بادر بإرسال "رسالة إلى السلطان المغربي، ومعها بعض الهدايا لأجل تأسيس علاقات ودية، فرد عليه برسالة وأرفق معها 600 بندقية"[1]، كانت هذه أول مبادرة لتأسيس علاقات دبلوماسية لزعيم المقاومة في الغرب الجزائري وأحد مؤسسي الدولة الجزائري الحديثة، ويعتبر الزعيم الحضري التلمساني ابن نونة هو أول سفير للأمير عبد القادر لدى المملكة المغربية الشقيقة، حيث عينه مباشرة بعد نجاح الاتصالات الدبلوماسية الأولى وتبادل الهدايا، ليمثل دولة الأمير عبد القادر الفتية[2].

أما الجانب الفرنسي فقد تم التوقيع معه على معاهدة دي مشال يوم 28 فيفري 1934، حيث توجت بتبادل القناصلة، كما "أوفد سلطان المغرب الأقصى المولى عبد الرحمان بن هشام من يقوم بتمثيل دولته في تقديم مراسيم التحية والهناء إلى حكومة الأمير عبد القادر[...]، ومن تم بادر الأمير بربط علاقته مع باي تونس أحمد باشا، حيث أرسل وفدا برئاسة كل من محمد الصغير بن الحاج خليفة بسكرة ومحمد كانون مزودا بهدية معتبرة آنذاك[...]، ومن مظاهر كرم الضيافة أن باي تونس رد على هدية الأمير بهدية معتبرة"[3].

وبعد أن ساءت من جديد علاقات الأمير عبد القادر مع الفرنسين، بادر إلى "تأسيس علاقات تجارية مع بريطانيا لإيجاد نوع من التوازن بينها وبين فرنسا في البحر الأبيض المتوسط، فكتب يوم

[1]– سليم العايب، "الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي"، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر – باتنة)، 2011، ص 42

[2] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

[3] – نفس المرجع، نفس الصفحة

23- 09- 1835م رسالة إلى ملك الانكليز (قيلوم- وليام الرابع) عن طريق القنصل البريطاني في طنجة يبلغ فيها الحكومة البريطانية نبأ اعتداء فرنسا على معاهدة ديمشال"[1].

كما أن الأمير عبد القادر ربط علاقات مع الإمبراطورية العثمانية بناء على طلب حمدان خوجة، وكان هذا الأخير سفير ذلك المسعى لدى السلطان العثماني، حيث سلم رسائل كان "محتواها يدور حول مجمل للأحداث التي جرت مند دخول الفرنسيين إلى أرض الجزائر وما ألت إليه الأمور [...] ورد عليه السلطان العثماني برسالة شكر للأمير ووعده بتنفيذ كل ما يراه لائقا"[2]، وسعى كذلك إلى الاتصال بالحاكم "الاسباني في مدنية مليلة وراسل الملكة الاسبانية إيزابيل الثانية البوربونية في شهر أفريل 1847"[3].

طبعا هذه العلاقات الدبلوماسية التي أسسها الأمير عبد القادر على أساس في التوازن والحياد، من أجل ضمان أمن دولته الناشئة من رحم المقاومة في الغرب الجزائري، لكن المخطط الفرنسي سعى لعدم نشوء أرضية مشتركة بين المقاومة في الشرق الجزائري بزعامة أحمد باي، ومقاومة الأمير عبد القادر في الغرب، فكانت تعقد هدنة مع أحمد باي في الشرق وتهاجم الأمير في الغرب، أو العكس، وهذا ما سهل عليها القضاء على المقاومة في الشرق والغرب.

بعد اندلاع الكفاح التحرري من جديد على يد مؤسسي جبهة التحرير الوطني، حاولوا إرساء تقليد لنشاط خارجي حيادي حيال الأزمات العربية- العربية، "بحيث لم تتدخل في الشؤون الداخلية للدولة العربية، ولم تخض في الخلافات العربية- العربية [...] مما أكسبها التقدير والاحترام في الأوساط العربية [...] بعد الاستقلال بقيت الجزائر تحافظ في سياستها الخارجية على طابع الحياد حيال كل النزاعات والأزمات الدولية، ما لم يتعلق ذلك بحركة تحرر، وهذا ما أكسبها هيبة وسمعة أدبية طيبة في العالم"[4].

[1] – نفس المرجع، نفس الصفحة.

[2] – نفس المرجع، ص 46.

[3] – نفس المرجع، ص 47.

[4]– نفس المرجع، ص39.

بعد استقلال الجزائر وبروز سياستها الخارجية كدولة حديثة الاستقلال واجهت ظروف دولية بالغة الخطورة، ناتجة عن انعكاسات وأثار الحرب الباردة، حينها تأثرت الجزائر بحركة عدم الانحياز، وأصبحت دولة فاعلة فيها، واختارت الحياد الإيجابي على غرار العديد من دول حركة عدم الانحياز التي فضلت عدم الانحياز عن مفهوم الحياد الايجابي، لأن المصطلح الأول هو أقل إيجابية من الأخير[1].

ادن هذا الخيار مكن "الجزائر من تحقيق مصالحها والحفاظ على سيادتها واستقلالها من كل تدخل خارجي، كما أن تفضيلها للحياد وعدم الانحياز للتكتلات الدولية ذات الطابع السياسي والعسكري باعتبارها تخدم مصالح القوى الكبرى، دون مصلحة الدول النامية والتي من ضمنها الجزائر، وكذلك السبب الأهم يمكن في الثقة الدولية التي حظيت بها الجزائر بسبب حيادها ومن ثم تمكنت وساطتها الدبلوماسية التي أدت إلى حل كثير من المشكلات الدولية"[2].

ب_ إعادة تعريف المصلحة الوطنية على ضوء الحياد الإيجابي كمفسر للموقف الجزائري من الأزمة.

تعتبر قطر من أكبر المستثمرين الأجانب في الجزائر بحيث يشكل 74% من حجم الاستثمارات الأجنبية، كما أن مواقفها من حركة المقاومة الإسلامية حماس التي تحتضي باحترام كبير في الأوساط الرسمية والشعبية في الجزائر، وكذا موقفها من جماعة الإخوان المسلمين هو موقف مطابق للجزائر، في المقابل هناك وجهات نظر مختلفة حول اعتبار حزب الله منظمة إرهابية.

بالنسبة للملكة العربية السعودية فإن لها مكانة دينية ورمزية مرموقة في الجزائر، بالإضافة إلى أنها دولة محورية في الخليج العربي، إضافة إلى دورها في دعم ثورة التحرير الجزائرية، في المقابل فإن علاقاتها مع الجزائر دائما تتسم باختلاف المواقف مند التسعينيات من القرن الماضي، كما تختلف وجهات النظر حول حركة حماس الفلسطينية وحزب الله اللبناني وحركة الإخوان المسلمين،

[1] – فلاح مبارك بردان، مرجع سابق، ص33.

[2] – نفس المرجع، ص33.

وكذلك الموقف من التحالف الإسلامي الذي ذعت إليه السعودية لمحاربة الإرهاب، وعاصفة الحزم في اليمن إضافة إلى اختلاف المواقف حول الأزمة الليبية، والخلافات حول أسعار النفط.

كما أن الامارات لها استثمارات معتبرة في الجزائر، وترتبط بعلاقات ودية معها منذ استقلالها، ولم تبرز خلافات في العلاقات الثنائية بين البلدين، ما عدا اخلاف وجهات النظر في إدارة الازمات العربية في ليبيا وسوريا واليمن، وحول كل من حركة الإخوان المسلمين وحزب الله اللبناني وحركة حماس الفلسطينية، وتأتي مصر بعد الامارات من حيث حجم الاستثمارات في الجزائر، لها نفس مواقف الامارات من حركة الاخوان المسلمين، لكنها تتعامل مع حركة حماس في العلن رغم تدبدب موقفها منها بعد وصول الرئيس السيسي للحكم، لكن تحسنت العلاقات فيما بينهم، أما حزب الله فتتعامل معه في السر وتدينه في العلن.

على مستوى العلاقات الثنائية مع الجزائر، كانت دائما علاقات قوية جدا، ماعدا بعض الفترات، حيث شهدت فيها بعض الاضطراب على سبيل المثال بعد توقيع مصر معاهدة السلام مع الإسرائيليين، أما علاقة الجزائر مع البحرين فيها علاقات متينة وهادئة ولم تشهد توترات، مع العلم أن استثماراتها من أضعف الاستثمارات في الجزائر وهي نفس الحال مع الاستثمارات السعودية.

إذا نظرنا إلى المصالح الاقتصادية وتطابق وجهات النظر حول الكثير من القضايا بين الجزائر ودول أطراف الأزمة، فإننا نسلم بأن مصلحة الجزائر هي في الوقوف إلى جانب قطر، لكن علاقات الأخوة والتضامن العربي، ومخيال رد الجميل للدول التي ساندت الجزائر في ثورتها التحريرية، مثل مصر والسعودية، يجعل المصلحة المادية وحدها غير كافية، لتعريف المصلحة الوطنية للجزائر، كما أن توتر علاقات الجزائر مع أربع دول عربية له كذلك مخاطر كبيرة على المصلحة الوطنية.

وإذا نظرنا إلى كل ذلك كان يمكن للجزائر أن تختار الحياد السلبي التقليدي، لما فيه من مساحة كبيرة للحفاظ للتوازن بين جميع الأطراف، فالحياد التام والسلبي، يعني أن الدولة لا تنخرط في الوقوف إلى أحد أطراف النزاع، ولا تكترث بالنزاع، ولا تقوم بأي مساعي لفض النزاع، ولا تناصر صاحب الحق، لكنها اختارت الحياد الإيجابي، المبني على عدم الوقوف إلى جانب أحد أطراف

النزاع، لكن في نفس الوقت لابد من مناصرة صاحب الحق، والاهتمام لمجريات تطور النزاع والقيام بمساعي فض النزاع.

من خلال تحليل بيان وزارة الشؤون الخارجية يتضح أن الجزائر طرف محايد في هذا النزاع، لأنها لم تقف إلى جانب طرف ضد طرف أخر، كما جاء في البيان أن الجزائر "واثقة بأن الصعوبات الحالية ظرفية وان الحكمة والتحفظ سيسودان في النهاية خاصة وأن التحديات الحقيقية التي تعترض سير الدول والشعوب العربية نحو تضامن فعال ووحدة حقيقية كثيرة على غرار الإرهاب"[1]، يتبين من خلال هذه الجملة أنها تشيد بحكمة أطراف النزاع وقدرتها على تجاوز هذا باعتبار أنه ظرفي وأن تحديات أخرى كبرة تنتظر التضامن العربي، ومن جهة أخرى ناصرت صاحب الحق حيث حثت "على ضرورة التزام مبدأ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام سيادتها الوطنية في جميع الظروف"[2]، من خلال هذه العبارة ترى الجزائر "حتى وإن لم تقل ذلك صراحة، أن المملكة العربية السعودية وحلفاءها وبعض أتباعها من دول وجزر [...]، لم يحترموا بقرارهم الأخير القاضي بقطع العلاقات مع الدوحة وفرض حصار بري وبحري وجوي عليها بإغلاق كل المنافذ التي تربطها بالعالم الخارجي، سيادة قطر، ولم يلتزموا من خلال قرارهم هذا أيضًا بسياسة حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، ورفضهم لانتهاج أسلوب الحوار والمفاوضات كسبيل عملي لتجاوز كل العقبات"[3]

كما اهتمت الجزائر بمجريات النزاع، حيث جاء في بيان وزارة الخارجية، أنها "تتابع باهتمام بالغ تدهور العلاقات بين بعض دول الخليج ودول المنطقة وانعكاساته على وحدة وتضامن العالم العربي"[4]، كما حاولت بدل جهود تسوية النزاع، حيث "دعت مجمل البلدان المعنية بانتهاج الحوار كسبيل وحيد لتسوية خلافاتهم"[5]، مما يظهر أن الجزائر ترغب في قيام حوار بين الأطراف حتى وإن كانت هي

[1]- الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، وزارة الخارجية، بيان وزارة الخارجية، تم التصفح بتاريخ، 2017/09/02 على الرابط التالي، http://www.mae.gov.dz/news_article/4864.aspx

[2]- المرجع نفسه.

[3]- نون بوست، "بين الرياض والدوحة، لماذا اختارت الجزائر الحياد التام؟"، تم التصفح بتاريخ، 2017/09/02على الرابط التالي، https://www.noonpost.com/content/18343

[4]- وزارة الخارجية الجزائرية، مرجع سابق.

[5]- نفس المرجع.

الوسيط في هذا الحوار، وبما أن الكويت أعلنت مبكرا وساطتها لحل الأزمة بين أطراف النزاع، فقد دعمتها بسرعة لأنها ترى فيها الأكثر قدرة على حل الأزمة، باعتبار الجوار الجغرافي، من جهة ومن جهة أخرى تشترك مع غالبية هذه الدول في إطار مجلس التعاون الخليجي، حيث جاء في بيان أخر لوزارة الخارجية، أن وزير الخارجية عبد القادر مساهل أجرى اتصالا "هاتفيا مع الشيخ صباح الخالد الأحمد الصباح، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير خارجية الكويت"[1]، تناولا فيه "العلاقات الثنائية والأوضاع الراهنة التي تشهدها منطقة الخليج في ظل الخلاف بين بعض دوله، وفي هذا الإطار ثمّن مساهل الجهود المبذولة من طرف أمير دولة الكويت الشيخ صباح الأحمد الصباح ومن الحكومة الكويتية لتسوية الخلافات التي تواجهها بعض دول المنطقة"[2].

لو لم تكن الوساطة الكويتية لكانت الوساطة الجزائرية قد ظهرت وقت قصير، وما يدل على ذلك "إلى أنه ما إن أعلنت الدول الأربعة قطيعتها لقطر، حتى هبطت طائرات كلّ من وزير الدولة للشؤون الخارجية القطري سلطان بن سعد سلطان المريخي، والمسؤول في شؤون الرئاسة الإماراتية فارس المزروعي بالجزائر في زيارة عمل، جدول أعمالها مناقشة الأزمة الخليجية، إذ اتفق المسؤولان الخليجيان على أن للجزائر دورًا كبيرًا في حلحلة الأزمة لما لها من تاريخ في حلّ الصراعات الدولية"[3]، مما يوحي أن الجزائر حصلت بطريقة غير مباشرة على الضوء الأخضر من الطرفين للقيام بدور الوساطة، إلا أن قطر كانت أكثر تلميحا لذلك، حيث "قال الوزير القطري في تصريح للصحافة عقب محادثات جمعته بوزير الشؤون الخارجية، عبد القادر مساهل، أن موقف الجزائر مشرف، كونها أول بلد يصدر بيانا يدعو فيه إلى الحوار، وهو ما نسعى إليه مع العديد من الدول الشريفة في المنطقة، مضيفا أن الجزائر، باعتبارها بلد كبير في العالم العربي، يمكنها أن تلعب دورا

[1]- نيل نت، "دور الجزائر ودبلوماسيتها لحل الأزمة الخليجية"، تم التصفح بتاريخ 2017/09/02 على الرابط التالي،
http://nilenetonline.com/30672/%D8%AF%D9%88%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D9%88%D8%AF%D8%A8%D9%84%D9%88%D9%85%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D9%84%D8%AD%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9-%D8%A7/

[2]- المرجع نفسه.

[3]- ساسة بوست، "كيف تأثرت الجزائر بالأزمة الخليجية؟"، تم التصفح بتاريخ 2017/09/02، على الرابط التالي،
https://www.sasapost.com/how-was-algeria-affected-by-the-gulf-crisis

في العلاقات العربية–العربية، وهذا بالنظر الى تأثيرها في المنطقة"[1]، وحالة فشل الوساطة الكويتية فإنها سوف تعوض بالوساطة الجزائرية، إلا في حال سوء الإدراك من قبل الدول الأربعة، على اعتبار أن الوساطة الجزائرية سوف تصب في مصلحة قطر، مادامت مسار المفاوضات محسوم مسبقا بالاحتكام بالمبادئ التي نادت بها الجزائر.

يعتبر هذا الموقف حيادي، ولكن ليس حيادا سلبيا لا يكترث بالأزمة ومآلاتها، بل أنه موقف حيادي ولكن في نفس الوقت يركز على التذكير بالمبادئ الدولية التي تحكم علاقات الدول في إطار المنظمات الدولية والإقليمية، ومن تم فإن الجزائر تقف إلى جانب هذه المبادئ وأنها ضد من ينتهك هذه المبادئ، فهي في موقف حياد من كل الأطراف، ولكن في نفس الوقت هي ليست حيادية فيما يتعلق بالاعتداء على هذه المبادئ من أي طرف كان، وهذا هو الحياد الإيجابي.

خاتمة:

من خلال ما سبق نستنتج أن الحياد الإيجابي هو الذي يفسر موقف الجزائر حيال أزمة العلاقات بين قطر وكل من مصر والسعودية والإمارات والبحرين، والحياد الإيجابي كما ذكرنا، هو في الأصل حياد تقليدي سلبي، بحيث يكون فيه الحفاظ على مسافة متوازنة مع جميع الأطراف، هذا يمكن أن يؤمن بقاء الأوضاع على حالها مع جميع الأطراف، وكان بإمكان الجزائر أن تتبناه للحفاظ على بقاء الأوضاع على حالها مع جميع الأطراف، وأن لا تكترث بمألات الازمة، خصوصا بحكم بعدها الجغرافي من أطراف الأزمة، وعدم وجود أي انعكاسات تمس بمصلحتها الوطنية.

لكن الحياد الإيجابي هو نوع من الحياد السلبي مضاف اليه مناصرة صاحب الحق، والاهتمام بمألات الازمة ومحاولة احتوائها، وهو ما يعبر عن موقف الجزائر، حيث لم تنخرط مع طرف من الأطراف وحافظت على مسافة متساوية مع جميع الأطراف، وهذا هو الحياد السلبي بالذات، لكنها من جهة أخرى ذكرت بضرورة الاحتكام للمبادئ الناظمة للسلوك في المنظمات الدولية، وهي ضرورة احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، واحترام مبدأ حسن الجوار، وهذا ما يبين بأن

[1]- الإذاعة الجزائرية، "وزير الخارجية القطري يشيد بالموقف "المشرف" للجزائر من أزمة بلاده مع جيرانها في منطقة الخليج"، تم التصفح بتاريخ 2017/09/02 على الرابط التالي، www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20170615/114761.html

الجزائر تقف إلى جانب الطرف الذي أهدرت حقوقه جراء الاعتداء في حقه على هذه المبادئ، وهذا فيه نوع من الوقوف إلى جانب طرف من الأطراف، وما فيه من المغامرة جراء سوء الإدراك الذي يمكن أن يلف العلاقات الثنائية للجزائر مع أطراف الازمة، والذي يمكن أن تكون له انعكاسات سلبية عليها، لكن صانع القرار الجزائري المتأثر بالبعد التاريخي للحياد الإيجابي في السياسة الخارجية للجزائر، رأى بأن هذا الموقف كفيل بتعرف المصلحة الوطنية الجزائرية وتحقيقها.

كما أن من مقتضيات الحياد الإيجابي الاهتمام بمآلات الازمة ومحاولة احتوائها، وهو ما يستوحى من سلوك الجزائر، حيث كانت تتابع ببالغ الاهتمام بالأزمة، وتنوه بضرورة اللجوء إلى الحوار كسبيل للخروج من الازمة، وهو ما ورد في بيان وزارة الخارجية، وكما يستوحى منه إشارة الجزائر إلى إمكانية التوسط لحل الازمة، خصوصا بعد الضوء الأخضر الذي حصلت عليه من قطر، ومع الظهور المبكر للوساطة الكويتية دعمتها الجزائر بقوة، ولو لم تظهر الوساطة الكويتية لظهرت الوساطة الجزائرية في وقت قصير.